

تلف في يده او تلفه فلا ضمان على واحد منهما ولو فتح بابا واغلق بالاذن
 في الاضلاع اجلس هديا واغلق بالاهلا وان انصفت في الزمان لم يثبت لك
 او كان مؤثرا في التوراجان للذخيرة والقبول والاقبال والايضا في الصبي
 ولا يحصل الملك في اللبنة يقبض ولو قال الله ان يلد يولد من سمه حتى الجهد الصبي
 قس لم يولد وهو ملك ما بقي فان ضاع فوضاه ضاع والشيء على الطفل
 والمذنب يارو عاله ولو قال المودع سلم المودع المذنب لطفه سلم جرم عن العهدة
 ولو كانت المودعة للطفل وسلم ضمن المودع اليه ولو ياد ان المودع لم يولد ولو كان
 جاهلا بانها للطفل وسلم ضمن المودع للمودع **الثاني** انه لا يكون مجورا
 بالنسبة والمبالغة في المذمة فلو باع او اشتري المحجور بالشفقة شيئا يعيب
 او في الذمة او بالفسخ في غير الذمة بطل **الثالث** الاختيار فلا يبيع
 الملك على بيعه ويشترى الا اذا كان مجتزا فان توجه عليه البيع لتوقيره ذنبا او لشره
 لتوقيره المسلم فيه فانه الحاكم عليها صح ويصح بيع المصاير ويشترى كذا لو
 اعترى المشرى بان لم يكن له طريق في المصاير لا بالاستقراض ولا بتسليم العين
 المبيعة الى المصاير ولا يغيرها بطل البيع ويصح بيع الهانر بالبيع والشراء
 ولو انفق على اللب باطنا واظهره المالك في البيع صح وانما يبيع
 التلجبية وهو ما يخاف تعصب المالك او الاكراه على بيعه فيبيعه فراحه مطلقا
 وقد توافقا قبله علوانه للذم لاهل بيته **الرابع** اسلام من يبيعه
 له المصحف او هديا من رسول الله صلى الله عليه واله وسلم او ابا السلف الصالحين
 او مسلم لا يتقوى بذلك العقد كاسلام المهذب والموصي له بها لا الوارث والمسترة
 بالبيع والافلاس والامانة والمستاجر والمؤجر والمودع والمستوصف

ثوم

وثوم الكافر بالذمة ملكه من المسلم مجابا او يوصى وتكفي الكفاية لا الاجارة
 الزه فان اتمتع باع المالك فبطلت وجب له منه ومن المسلم ثلثة وتسكيب ويغيب
 عليها والاراد للكافر كالمعتاد **الذي** **الثاني** المبيع وكذا في **الملازم**
 ان يكون في طهاره او يطهر بالفسخ فلا يبيع ببيع المالك والخمر في حرمها والموت
 كالعاج ومجملها قبل الذم باع والمهر حرم في المهر والمهر حرم في المهر حرم
 والديسر والماء والمهز والشهيق الملقطه ويصح بيع الثور المشتمل والمشي
 المشتمل لكن لو اشترى شيئا من الماشية بطل المالك ويصح بيع الفيل وهو
 الفرس وفي باطنه الذم والحيا واللبث ولا يبيع ببيع الفرس ويصح بيع المشتمل
 وفارته وحجره اقتناء الكلب الا لصيد او حفظا مشية او ذم او باع او
 درب او ذم او سوس او خيمة او قفله ويجوز ترويه الجرو للذم وحرم الاقتناء
 قبل حصول الماشية والزرع وما في معناها وكذا اقتناء كلب الصيد للصيد
 ويجوز اقتناء الرهين وزياد الزرع والمشي بدم الكراهة كالاقتناء وطلي
 السفر بالورد في الحجر والاشفا وبالاشفا في الحجر في المذم وبابا وحرم قتل
 كلب قد ضعفه صباه وان كان اسود ويقبل العقور ولا يملك الكلب **الثاني**
 ان يكون منتفعا به حسا او ذمعا فالمنتفعة فيه للقتل كالحية والحيتن من المخط
 والرتيب ونحوها والحيتن كالمشترى لا يبيع بغيره وان حرم اهد حية من صبرة
 الغرظ والماء ويقتل مستحلبا وزم ذمها ما يقبضه فان تلفت وانفق المبيع ويصح
 بيع النعم والحيد والمغار والحيد والظباء والغزلان والصفور والبراة والفقار
 والفهد والنبيل والذرة والارز والحمام والعصفور والعلور والذرة الفرس وما
 ينفع بلونه كالظاوي وسر او صورة كالزهر والعقد لبيد والبيعا ويصح بيع الخيل